العرب
الأحد 2021/10/24
السنة 44 العدد 12219

هل يجزئ الحوار مع الشباب في تونس عن الحوار مع الأحزاب والمنظمات الاجتماعية

قيس سعيد: الحوار الوطني سيكون نوعا جديدا من الاستفتاء

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد إجراء حوار وطني يقتصر على مشاركة الشباب عبر المنصات الافتراضية لعرض الأفكار والتصورات في مختلف الجهات، في وقت يتساءل فيه المراقبون عن مدى نجاعته في ظل استبعاد الأحزاب والمنظمات الاجتماعية التي تعودت على المشاركة باستمرار في الحوارات السابقة.

خالد هدوي

تونس - حملت تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد بشأن تنظيم حوار وطني مع الشباب تساؤلات لدى الأوساط السياسية بالبلاد مفادها إن كان الحوار المرتقب سيغني عن الحوار مع الأحزاب السياسية والمنظمات والوطنية والاجتماعية.

وقال قيس سعيد خلال لقائه الجمعة بوزير تكنولوجيات الاتصال نزار بن ناجي إن العديد من الإدارات والوزارات تحولت في السنوات الأخيرة إلى بؤر للتجسس ومراكز للمخابرات، مشددا على ضرورة تطهير هذه الإدارات من كلّ مظاهر الاختراق لتعمل في إطار القانون.

وفي إطار متابعة نتائج أعمال مجلس الوزراء المنعقد مؤخرا كلّف الرئيس سعيد وزارة تكنولوجيات الاتصال بإحداث منصات للتواصل الافتراضي في كل الجهات في أقرب الآجال لتمكين الشباب خصوصا وكافة فئات الشعب التونسي عموما من المشاركة في حوار وطني حقيقي عبر عرض مقترحاتهم وتصوراتهم في كافة المجالات.

حرص رئاسي على تفعيل دور الشباب

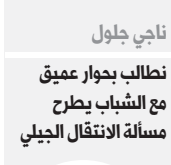

ناجي جلول

نطالب بحوار عميق مع الشباب يطرح مسألة الانتقال الجيلي

عبيد البريكي

حوار يعتمد على الشباب فقط سيكون حوارا مبتورا

وقال سعيد إن "هذا الحوار سيكون نوعا جديدا من الاستفتاء، ولكنه لن يكون استفتاءً بالمعنى التقليدي، حيث سيتم الاستماع إلى مقترحات الشعب التونسي في كل المجالات".

وأكد على "ضرورة إشراك كل التونسيين في الداخل والخارج في هذا الحوار الوطني والاستماع إليهم والإنصات إلى مطالبهم".

ويراهن الرئيس سعيد على دور الشباب في صناعة القرارات المفصلية للبلاد، ويسعى لممارسة الديمقراطية المباشرة مع الشعب بالاحتكاك مع كل الفئات دون وسائط أخرى على غرار الأحزاب والمنظمات الوطنية، لكن أوساطا سياسية تتساءل عن طرق إجراء الحوار المرتقب وآليات تنظيمه.

ولئن رحبت شخصيات سياسية بالحوار مع الشباب بما هو ممارسة ديمقراطية مباشرة، فإنها طالبت بتوسيع دائرته ومجالات اهتمامه ليشمل مختلف الأطراف بمن فيها الأحزاب والمنظمات الاجتماعية.

وأفاد ناجي جلول أمين عام الائتلاف الوطني التونسي أن "تونس نظمت عدة حوارات ولكن لم تعط نتائج ناجعة"، مؤكدا أن "الحوار مع الشباب يمكن أن يكون فكرة جيّدة فيها مسائل التكوين والتشغيل".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أنه "يجب أن يكون الحوار مع الشباب عميقا وأن تطرح فيه مسألة الانتقال الجيلي، وآن الأوان لننجح في هذه العملية".

وبخصوص مشاركة الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية أوضح جلول "يمكن أن تشارك الأحزاب بشبابها وكذلك المنظمات الشبابية ولا داعي للحوارات التقليدية السابقة، فمشاكل تونس معروفة وحلولها معروفة أيضا"، لافتا إلى أنه "يوجد جيل جديد وشباب ناجح في هذا البلد".

وحول مسألة المنصات الافتراضية ومساهمتها في تنظيم الحوار قال ناجي جلول "لا أرى أن المنصات الرقمية ناجعة في الحوار، ونريد حوارا لا يقصي أحدا، ويكون حوارا حقيقيا يفضي إلى مخرجات معقولة يمكن تطبيقها".

وسبق أن أكد الرئيس سعيد خلال لقائه بالمكلف بتسيير وزارة الداخلية رضا غرسلاوي (قبل تشكيل حكومة نجلاء بودن) أنه "سيتم الإعلان عن مواعيد الحوار مع الشعب والشباب أساسا".

وقال "سيتم الإعلان عن المواعيد القادمة في إطار الحوار مع الشعب التونسي ومع ممثلي الشباب في الجهات على وجه الخصوص".

وتابع سعيّد "يعلمون جيدا ماذا فعلوا وما يفعلون وما زالوا إلى الآن وفي هذه اللحظة يقفون ويطلبون العون من الخارج (...) نحن نتعاون مع الدول والمؤسسات الدولية، ولكن لا بد أن تحترمنا وتحترم إرادة الشعب التونسي الذي له السيادة في الداخل، والدولة ذات سيادة".

ويرى مراقبون أن الاقتصار على إشراك الشباب دون الأحزاب والمنظمات سيجعل "الحوارا مبتورا"، داعين إلى إشراك أكبر عدد من المواطنين إلا من تحاملوا على السيادة الوطنية واستنجدوا بالخارج ضد الرئيس سعيد.

وقال عبيد البريكي أمين عام حركة تونس إلى الأمام "لا أعتقد أن المقصود من إشراك الشباب في الحوار إقصاء الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع التونسي، ومع إشراك الشباب تحدث الرئيس سعيد عن عدم إشراك من وصفهم بالخونة ومن عرفوا باستعمال المال الفاسد وهو يعني أحزابا بعينها".

وأضاف لـ"العرب" أنه "لا بد من إشراك أوسع عدد ممكن من المواطنين على قاعدة أنه لا مكان لمن وقفوا ضد تونس واستنجدوا بأطراف أجنبية ومن ساهموا في تأزيم الأوضاع بالبلاد".

وتابع البريكي "حوار يعتمد على الشباب فقط سيكون حوارا مبتورا، وإشكالية التعامل مع المنصات الرقمية مطروحة، لكن لا بدّ من قنوات تواصل، ويمكن توظيف الأماكن الريفية وغيرها".

واستطرد "من لا يستطيع المشاركة في الحوار عبر المنصات مشاركته ستكون عبر المجتمع المدني، ولا بدّ أن تكون الآليات متنوعة".

وفي وقت سابق أكدت الرئاسة الفرنسية تعهّد الرئيس التونسي بتنظيم حوار وطني بعد التحوّلات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

وقال الإليزيه إن الرئيس قيس سعيد تعهد خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس إيمانويل ماكرون بإطلاق حوار وطني في تونس.

وفي ديسمبر 2020 تقدم الاتحاد العام التونسي للشغل بمبادرة لإجراء حوار وطني، مؤكدا أن من شأنها أن تخرج تونس من أزمتها، وتقدّم رؤية من أجل إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تنتج تغييرا حقيقيا في البلاد.

وكانت أطراف تونسية أخرى قدمت مقترحات حوار عديدة إلى رئيس الجمهورية، كانت أولاها مبادرة حزب التيار الديمقراطي خلال شهر نوفمبر من العام الماضي، لكنها لم تلق سوى قبول شكلي من سعيد الذي لم يتخذ أي خطوة إضافية حيالها.

جهادي جزائري نشط في مالي يسلم نفسه لسلطات بلاده

الجزائر - ذكرت وزارة الدفاع الجزائرية السبت أن عنصرا جزائريا انضم إلى "الجماعات الإرهابية" الناشطة في مالي سلم نفسه للسلطات العسكرية في البلاد.

وأعلنت الوزارة في بيان أنه "في إطار مكافحة الإرهاب والتطرّف سلّم الإرهابي المُسمى عقباوي شريف المدعو طايع ولد محمد نفسه للسلطات العسكرية الجزائرية بمنطقة برج باجي مختار يوم الثاني والعشرين من أكتوبر الجاري".

وأشارت إلى أن الجزائري الذي كان بحوزته مسدس رشاش وذخيرة انضم في عام 2008 إلى "الجماعات الإرهابية الناشطة في شمال مالي".

وتستخدم السلطات الجزائرية عبارة "إرهابي" للإشارة إلى إسلاميين ما زالوا نشطين بعد انتهاء الحرب الأهلية (1992 – 2002).

وهذا سابع عنصر جزائري ينتمي إلى حركة جهادية في الساحل يسلم نفسه لسلطات البلاد منذ بداية العام الجاري، بحسب تعداد وكالة فرانس برس بالاستناد إلى البيانات الصادرة عن وزارة الدفاع.

وقتل تسعة إسلاميين مسلحين في اشتباكات مع جنود واستسلم خمسة للسلطات العسكرية بحسب تقرير لوزارة الدفاع الجزائرية صدر في شهر يوليو الماضي.

ونفذ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي كانت نشطة خلال الحرب الأهلية هجمات وعمليات اختطاف غربيين في منطقة الساحل لاسيما في شمال مالي.

وكان زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الجزائري عبدالمالك دروكدال قد قتل قبل عام في شمال مالي على يد القوات المسلحة الفرنسية، وحلّ محله جزائري آخر هو أبوعبيدة يوسف، وفق التنظيم.

وعلى الرغم من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم التوصل إليه في العام 2005 والرامي إلى طي صفحة "العشرية السوداء" (1992 – 2002) التي أوقعت مئتي ألف قتيل، لا تزال جماعات إسلامية مسلّحة تنشط في الجزائر خصوصا في الشرق حيث تستهدف عادة قوات الأمن.

وفي شهر أبريل من العام الجاري، أعلن الجيش الجزائري أن وحداته قامت بتوقيف ستة عناصر دعم للجماعات الإرهابية بالجلفة بجنوب البلاد، وتمكن في العام 2020 من تحييد سبعة وثلاثين عنصرا متطرفا تم القضاءعلى واحد وعشرين منهم، كما ألقى القبض على تسعة فيما سلم سبعة أنفسهم للسلطات العسكرية.

ومنذ 2012 تتخبط مالي في أزمة أمنية أدت إلى مقتل الآلاف من المدنيين والعسكريين إلى جانب مسلحين من حركات التمرد الانفصالية والجهاديين، وتزيد من تعقيد هذا الوضع طبيعة المناخ القاسي للمنطقة وتضاريسها وبخاصة في الشمال قرب الحدود مع الجزائر.

دعوات أممية لدعم خطة إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا

نيويورك - تقود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودا كبيرة وموسعة لبحث سبل تأمين ترحيل كامل للمرتزقة من ليبيا وضبط الأوضاع داخلها قبل أقلّ من ثلاثة أشهر على موعد الانتخابات حتى يتمكن الليبيون من تنظيم وإجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده.

وحثت الأمم المتحدة الجمعة دول جوار ليبيا والمجتمع الدولي على تقديم "الدعم القوي" لخطة سحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلد العربي تدريجيًا".

وجاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك بالمقر الدائم للمنظمة الدولية في نيويورك.

وقال المتحدث "بعد اتفاق اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 على خطة عمل لإخراج المرتزقة من ليبيا، وبعد الاجتماع الوزاري الذي ترأسته في طرابلس الخميس وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش نأمل أن يقدم المجتمع الدولي دعمًا قويًا لتنفيذ خطة العمل بما في ذلك من دول المنطقة".

وأضاف "بعد وصول أول فوج من المراقبين الدوليين إلى طرابلس الخميس لدعم آلية مراقبة وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه العام الماضي سيتم نشر مراقبين إضافيين بشكل تدريجي بما في ذلك في سرت، وذلك بمجرد وضع الترتيبات الأمنية واللوجستية اللازمة".

ونصّ اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعه الفرقاء في أكتوبر العام الماضي على إخراج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة خلال تسعين يوما من تاريخ إبرام الاتفاق. وانتهت المهلة المقررة لخروج هذه القوات نهاية يناير الماضي دون أن يتحقق ذلك.

وتقدر الأمم المتحد عدد القوات الأجنبية والمرتزقة المنتشرين في مختلف أنحاء ليبيا بنحو عشرين ألفا.

وتصاعدت الدعوات الأممية المطالبة بوضع خطة لإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا بهدف إرساء استقرار سياسي في البلاد والتحضير للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم في أفضل الظروف.

وسبق أن دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش جميع الأطراف الليبية والدولية إلى التنفيذ الكامل لخطة اللجنة العسكرية المشتركة بشأن خروج المرتزقة.

وطالب غوتيريش جميع الأطراف الليبية والدولية بالعمل من أجل تنفيذ خطة انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا، ورأى أن نشر فريق أولي من مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة سيسهم في تهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الناجح لخطة العمل.

وتوصلت اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 في ختام اجتماعاتها بمقر الأمم المتحدة بجنيف إلى خطة عمل شاملة لعملية تدريجية ومتوازنة ومتسلسلة لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية.

وقال الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في بيان إن غوتيريش جدد ترحيبه باتفاق اللجنة العسكرية المشتركة واعتبره بمثابة حجر الزاوية في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أكتوبر 2020.

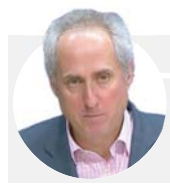

ستيفان دوجاريك

نأمل أن يقدم المجتمع الدولي دعما قويا لإخراج المرتزقة

وعبر الأمين العام عن ثقته في أن نشر فريق أولي من مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة سيسهم في تهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الناجح لخطة العمل، وجدد التأكيد على التزام الأمم المتحدة الثابت بدعم الشعب الليبي، لكنّ تركيا تتمسك ببقاء قواتها العسكرية في ليبيا وترفض وصفها بالأجنبية، كما تماطل في سحب المرتزقة السوريين وتؤكد أن نشرهم في غرب ليبيا جاء بدعوة من الحكومة الشرعية السابقة وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة معها، في وقت لم تعترض حكومة عبدالحميد الدبيبة على بقاء هذه القوات والمرتزقة.

وتواصل تركيا دعم حكومة الدبيبة رغم قرار مجلس النواب سحب الثقة منها واستمرارها كحكومة تسيير أعمال حتى إجراء الانتخابات.

ويدافع المجلس الأعلى للدولة في ليبيا على شرعية وجود تركيا العسكري وعدم المساس بمذكرة التفاهم الموقعة معها رغم القرارات الدولية التي طالبت بسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة لتهيئة الوضع للانتخابات وتحقيق الاستقرار في البلاد.

ونهاية سبتمبر الماضي زار قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا "أفريكوم" الجنرال ستيفين تاونسند العاصمة طرابلس حيث التقى برئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة بصفته وزيرا للدفاع وكذلك رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي بصفته قائدا أعلى للجيش الليبي ثم التقى باللجنة العسكرية المشتركة.

وأكد خلال الزيارة دعم بلاده لإخراج المرتزقة والأجانب من ليبيا، وكذلك إجراء العملية الانتخابية في موعدها.

وينظر إلى المرتزقة الأجانب في ليبيا على أنهم من العناصر الرئيسية في زعزعة استقرار البلاد وتعطيل عملية السلام، ويعدّ إخراجهم شرطا أساسيا لإجراء انتخابات سليمة.

بقاء المرتزقة في ليبيا يعيق جهود إرساء الاستقرار